

جنود «خوجة افندي»: نظرة أخرى الى الانقلاب (2)

انكسار التحالف

عام 2013 وقع الصدام بين غولن وأردوغان، وقد وجّه غولن - أقله في العلن - الضربة الأولى. المقدّمة للخلاف كانت مع قرار للحكومة بمنع مراكز التحضير الخاصة للإمتحانات الرسمية، وهو قرارٌ موجّه بوضوح ضدّ معاهد غولن (وحرركته تعتمد بشكل كبير عليها لجذب الأنصار وتجنيد التلاميذ المتفوقين). جاء ردّ غولن عنيفاً ومفاجئاً: يوصّف مايكل رينولدز كيف أعاد الداعية الاسلامي توجيه الماكينة القضائية التي اضطهدت الكماليين وغيرهم في السابق؛ ولكن، هذه المرّة تحرك المحققون ضدّ أردوغان وأركان حكمه. بدا وكأنّ أنصار غولن في الدولة والقضاء يحاولون إخراج «العدالة والتنمية» من السلطة بالكامل، تحت دعاوى فساد وتأمّر. وأنهم قد أعدوا، بعناية، ملفّاتٍ ضدّ أبرز شخصياته، هي نتاج أشهر من المراقبة والتنصّت. داهم المحققون بيوت وزراء أردوغان، واعتقلوا أبناء عدّة وزراء بنهم فساد وتلقي رشاوى. وحين ثار أردوغان واتهم «غولنيين» بتشكيل «دولة عميقة» والتأمّر على حزبه (بعد أن كان يسخر من مثل هذه الادعاءات حول قوة غولن)، قام المحققون بتسريب التسجيل الشهير لرئيس الوزراء وهو يكلم ابنه ليلة المداهمات، ويطلب منه «أن يُخرج المال» من المنزل لأن الشرطة قد تفتحه وتفتّشه؛ والإبن يشتكي من أن كمية المال كبيرة جداً، وليس من اليسير نقلها سرّاً وتأمينها.

تسجيل أردوغان بشير، من دون شك، الى أمر مرعب، وهو يكفي لإنهاء الحياة السياسية لسؤولٍ منتخب في أكثر «الديمقراطيات الغربية». لم يقدّم أردوغان، الى اليوم، تفسيراً لما ورد في المكالمة، واكتفى بالإدعاء بأنّ الشريط مزوّر وأنه قد تمّ التلاعب بصوته - وهي الحجّة نفسها التي يستخدمها غولن كلّما خرج كلامٌ يدينه. سُجّل سرّاً خلال خطبة له أو اجتماع. انقلاب تموز الماضي بحسب رينولدز، كان الخطوة الأخيرة في الحرب التي انطلقت بين الاسلاميين عام 2013، وأخذ أردوغان خلالها بتطهير أجهزة الدولة من أنصار حليفه السابق. بل إنّ السبب الأساسي خلف توقيت الانقلاب - برأي الباحث الأميركي - كان اقتراب موعد تشكيلاتٍ عسكرية ستُزاح فيها رؤوس الضباط الموالين لغولن في الجيش، فقاموا باستباق هذا الإجراء عبر انقلابٍ أعدّ على عجل.

الدور الأميركي

يلوم رينولدز الحكومة الأميركية على إيوائها لغولن، حتّى بعد أن صار في حكم المؤكّد أنّه كان على صلةٍ بالانقلاب - ولنتذكّر هنا أن الجنرالات لم يهدفوا الى إخراج أردوغان من السلطة فحسب، بل الى قتله. إلا أنّ هناك عناصر أخرى لا يذكرها الكاتب، وهي من النوع الذي لا يمكن تفسيره ببساطة على أنه قرارات «غير حكيمّة» أو تصريحات «غير مدروسة» (من قبيل مساواة البيت الأبيض، في بيانه الأول الذي صدر بينما العملية الانقلابية ما زالت تجري، بين «الطرفين»). قام ضابط أميركي رفيع بالاحتجاج بأنّ أكثر الضباط الأتراك الذين كانوا يقومون بمهام الارتباط مع الأميركيين قد تمّ عزلهم أو اعتقالهم، وهو تصريحٌ أثار غضباً في تركيا، غير أنّه يعكس واقعاً مربياً. الأولوية الثلاثة التي شاركت بأكملها تقريباً في الانقلاب، وقد تمّ - فعلياً - تفكيكها واعتقال أكثر ضباطها، هي نفسها الأولوية «الناوتية» في الجيش التركي: يقوم «الناوتو» بتدريب وحدات خاصة في جيش كل بلدٍ عضو، تكون مدربة للعمل مع باقي الجيوش الحليفة في حال الحرب، وضباطها وأفرادها يتمّ إعدادهم وتجهيزهم بشكل خاص، ويعقدون باستمرار المنارات والاجتماعات مع الضباط الأميركيين والغربيين. هذه الأولوية، كلّها، كانت متورّطة في الانقلاب ورأس حربته. هل هي صدفة؟

يقوم أردوغان اليوم بتفكيك ما تبقى من منظومة غولن، التي ساهم حزبه في بنائها وتكريسها، فيطرد الموظفين والقضاة الذين كان قد عينهم قبل سنوات. أكثر من يتمّ صرفه وعزله خلال هذه الحملة لا علاقة مباشرة له بالانقلاب، ولكن غالبية الشعب التركي - يكتب رينولدز - مقتنعة بتورّط غولن، ويعتقد ما يقارب 80% من الأتراك أنّ شبكة غولن هي «منظمة خطيرة» على البلاد. بمعنى ما، كلّ ما يقوله المتخاصمون في وجه بعضهم البعض صحيح: أردوغان يتخلص من أعدائه السياسيين، القضاء أداة في يده، وهناك - في الوقت نفسه - «دولة عميقة» ومتأمرون شنوا انقلاباً عنيفاً، وهناك دورٌ ما لوشنطن. العبرة هنا قد تكون أنّه يجب التحرّز، لدى مقاربة تركيا، من إسقاطات مصدرها نظرية التحول الديمقراطي (وهي الزاوية الأساسية التي يحلّل الجميع عبرها تركيا في السنوات الأخيرة)، أو أوهايم حول «سيادة القانون»، وتصديق الشعارات التي يستخدّمها الفرقاء في مخاطبة الخارج. «غولنيون»، على سبيل المثال، كانوا أبرز دعاة الديمقراطية الغربية والانتقال السلمي وسيادة القانون، حتى شهر تموز الماضي.

عاهر محسن

بالنسبة الى الباحث مايكل رينولدز، فإنّ كلّ من يشتكي من غياب حكم القانون في تركيا أو استنساابية القضاء أو ملاحقة الخصوم السياسيين، عليه أن يبدأ من «أصل الخطأ»، أي قضية «أرغنيكون»، وقد تواطأ فيها الجميع: الاسلاميون، الليبراليون، الأكراد، كلّهم صمتوا حين تمّت ملاحقة مئات الضباط الكماليين، وادّعى المحققون أنّهم قد كشفوا مؤامرة خطيرة، يخطط فيها الجنرالات لاختلاق قلاقل في البلاد، وهجمات ارهابية، وصولاً الى السيطرة على الحكم وإنهاء «التجربة الديمقراطية» في تركيا. في ذلك الحين، كان الليبراليون الأتراك لا زالوا يربطون بين سلطة الدولة والقمع وبين الكمالية والجيش، واعتبروا أنّ القضاة والمحققين ينالون من أعدائهم؛ فدافعوا عن المحاكمات في الإعلام الغربي، الذي قدّم الملاحقات بضوءٍ ايجابي، معتبراً أنّها تدعيمٌ لـ«الديمقراطية التركية»، وحماية لها من الانقلاب العسكري والوصاية التاريخية للجيش. المشكلة، باختصار، هي أنّ أغلب التهم ونظرية الادّعاء كانت ملفّقة بشكل واضح، حين بدأت المحاكمات، وعرض المحققون «الأدلة» حول تورّط الضباط، تمكّن باحثون عاديون، أتراك وأجانب، من اثبات أنّ الكثير من هذه الوثائق لا يمكن أن يكون حقيقياً وقد زوّر من دون شك (مثلاً، تستخدم بعض الرسائل خطأً لاتينياً رقمياً لم تنتجها «مايكروسوفت» إلا بعد سنوات من تاريخ الوثيقة المزعومة، ورسائل يُفترض أنّها كُتبت عام 2002 ولكنها حُطّت على برنامج «وورد 2003»، الخ).

بعبارة أخرى، ما جرى في «أرغنيكون» - وبعدها قضية «المطرقة» المشابهة - كان مؤامرةً سياسية مكشوفة، وانتقاماً موجّلاً للإسلاميين من أولئك الجنرالات الذين نفّذوا «الانقلاب» ضدّهم عام 1997. استخدمت الحكومة الجهاز القضائي لتفريق تهم ضدّ أعدائها في الدولة، ورُجّ المئات في السجن بادّعاءات باطلة، وقد جرى ذلك كله بتأييدٍ ضمني من الإعلام والحكومات الغربية. في هذه المحاكمات، كان أكثر قضية التحقيق البارزين ينتمون الى جماعة فتح الله غولن.

اسلاميون في الذلّة

يجب التذكير هنا بنقطةٍ مهمّةٍ حول دخول الاسلاميين وجماعة غولن الى مؤسسات الدولة التركية، وعن الفارق بين الجيش والشرطة. يقول رينولدز أنّه، حتى أواخر التسعينيات، كانت صفوف الضباط عصيّة على اختراق الاسلاميين. كان الجيش يراقب تلاميذ المدرسة الحربية والضباط الشباب بعناية بحثاً عن أية ميول اسلامية (ولو من قبيل الامتناع عن الكحول)، وكان هناك قانونٌ واضح، أعاد انتاجه أجيالاً من الضباط، بأنّ الضابط الرفيع في الجيش هو أتاتوركي علماني حصراً. قبل عشرين عاماً - يكتب رينولدز - كان يكفي أن تقرّر زوجتك أن ترتدي الحجاب حتى تنتهي مسيرة ترقيةك في الجيش التركي.

أمّا جهاز الشرطة فكان وضعه مختلفاً، وكان من اليسير نسبياً على الاسلاميين دخول صفوفه، فهيمنا - منذ ما قبل وصولهم الى السلطة - على الكثير من مرافق الشرطة وعديد ضباطها. أمّا بعد عام 2002، فقد زالت العوائق في مؤسسات الجيش والقضاء وغيرها، وبدأت الأحزاب الاسلامية بتعيين أنصارها بكثافة في هذه المراكز. في هذه المرحلة تحديداً تسلّل أتباع غولن الى مفاصل الدولة التركية، وقد جرى ذلك بالتحالف مع حزب أردوغان، بل بتشجيع منه. يقول رينولدز إنّ قيادة «العدالة والتنمية» كانت تدفع، عن قصد، بأنصار غولن الى المناصب الحساسة في القضاء والبيروقراطية نظراً لأنّهم «نخبة اسلامية»، متعلّمة ومدربة جيداً، ويمكن لها أن تؤدّي، بكفاءة، الدور «التنفيذي» للحكام الجدد - وقد قام «غولنيون» بتأدية هذا الدور على أكمل وجه، في القضاء والدولة والإعلام، خلال محاكمات «أرغنيكون» و«المطرقة». لم يقتصر استخدام القضاء على حالة الضباط الكماليين و«أرغنيكون»، بل تحوّل الى نمط عام في الحياة السياسية، ومؤشر على انتهاء «حكم القانون» و«قواعد اللعبة» الديمقراطية (أو أنّها لم تكن موجودة أصلاً). أصبح كلّ أعداء أردوغان وغولن عرضةً لملاحقة القضاء والشرطة، وهدفاً لتلفيقات لا يمكن التنبؤ بها؛ وبعد ضرب أعدائهم في الجيش، أنجّه الحكام الجدد الى ساحة الإعلام والثقافة؛ صدرت أحكامٌ طويلة بسجن كتّاب وصحافيين نشروا كتباً عن جماعة غولن، وقد دسّرت حياتهم بشكلٍ مثل إنذاراً لكلّ من يتجرّأ على إغضاب الحزب الحاكم وحلفائه. الليبراليون، الذين دعموا الاسلاميين في وجه الكماليين، لم يتنبّهوا الى «سلطوية» أردوغان والى انتهاكه لاستقلالية القضاء، وقواعد الديمقراطية وحرية الرأي، الى أن وصلت الدعاوى والمضايقات والإغلاقات اليهم شخصياً، والى صحفهم وقنواتهم.

يرفض إحراج الرئيس برّي، أما تيار المستقبل، فلا يستطيع التراجع عمّا كان قد وعد به في الجلسة التشريعية الأخيرة بأنه «لن يشارك في أي جلسة لا يكون قانون الانتخاب البند الأول على جدول أعمالها».

ووسط الغموض حول نتائج الجولات الداخلية والخارجية للرئيس الحريري، تسود مخاوف من فشل تبني عون لأن «الأخير سيبادر الى التصعيد في الشارع والحكومة وفي طاولة الحوار وفي مجلس النواب»، وهذا يعني أن الجلسة التي تحضّر لها هيئة المكتب لن تكون في متناول اليد. وتشير مصادر نيابية في هيئة مكتب المجلس النيابي، إلى أنه في حال «الاتفاق على عقد جلسة تشريعية وموافقة الجميع على ذلك، فذلك يعني أن الأمور تسير وفق التسوية المفترضة التي أطلقتها حركة الحريري الرئاسية». أما في حال «تعذر التوافق، فإن في ذلك مؤشراً على وجود عقبات كثيرة». واعتبرت المصادر أن «القوات والعونيين يرغبون في ترك ورقة قانون الانتخابات الى ما بعد مرحلة الاستمهال الحريرية، وحتى يتبين نهاية هذا الشهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود»، مرجحة أن «يتخلّى الطرفان عن بند قانون الانتخابات في حال إعلان الحريري تأييد العماد عون».

من جهة أخرى، أكّدت مصادر برّي أن «الرئيس لا يعارض وضع قانون الانتخاب على جدول الأعمال، لكنّه أيضاً يرغب في الوصول إلى اتفاق على القانون، وليس فقط استعمال حجة القانون لتأخير عقد الجلسة التشريعية التي من المفترض أن تعالج الكثير من البنود الضرورية، بينها قروض إذا تأخرنا في قبولها، قد لا تعود في متناول اليد».

(الأخبار)

صفحة



عن جدول الأعمال، لكنّه يلتزم بخيار الحريري حكماً.

وتأتي التطورات بعد لقاء عابر، جمع النائب جورج عدوان بمكاري الأسبوع الماضي، وجرّت بعد اللقاء سلسلة اتصالات مع طورسركيسيان وفتفت والنائب مروان حمادة، للحصول على دعمهم بالموافقة على شرط القوات والعونيين، بهدف عدم إحراج التيار الوطني الحر والقوات والدفع بهما إلى رفض المشاركة والتلويح بخيار الشارع «احتجاجاً على تخطّي الميثاقية في مجلس النواب»، إذا ما أهمل الرئيس برّي الشرط. وبحسب المعلومات، «لا يزال حمادة رافضاً لأن النائب وليد جنبلاط

في عرسك

عمليات الاغتصاب تنفيذاً لأوامر من قيادته، أو استناداً إلى فتاوى صادرة عنه شخصياً، أو عن شرعي التنظيم في القلمون. وهو أشرف على قتل المؤهل في فرع المعلومات زاهر عزالدين في مطلع السنة الجارية أمام أفراد عائلته. كما قتل العرسالي قتيبة الحجري، بعد تعذيبه وصلبه، في أول أيام عيد الفطر، بتهمة التعامل مع الدولة اللبنانية وسرايا المقاومة.

وبحسب المصادر نفسها، خطّط الرقاوي لتفجير مقر هيئة علماء المسلمين في عرسال في تشرين الثاني 2015 ما أدى الى مقتل 6 أشخاص وجرح 10 آخرين، فضلاً عن أنه العقل المدير للعبوات الناسفة التي كانت تستهدف أليات الجيش في وادي عطا في جردو البلدة. كما كان قائداً

(الأخبار)